

دليل بلدة حبله (وتضم تجمع الضبعة)



إعداد



معهد الأبحاث التطبيقية- القدس
أريج

بتمويل من



التعاون الاسباني

2013

شكر و عرفان

يتقدم معهد الأبحاث التطبيقية- القدس (أريج) بالشكر والتقدير من الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية (AECID) لتمويلها هذا المشروع.

كما يتقدم المعهد بالشكر الجزيل إلى المسؤولين الفلسطينيين في الوزارات، والمحليات، ومجالس الخدمات المشتركة، واللجان والمجالس القروية، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، لما قدموه من مساعدة وتعاون مع فريق البحث خلال عملية جمع البيانات.

أريج أيضا تخص بالشكر جميع الموظفين الذين عملوا طوال العام الماضي من أجل إنجاز هذا العمل الذي يهدف إلى خدمة المجتمع الفلسطيني.

مقدمة

هذا الكتيب هو جزء من سلسلة كتيبات تحتوي على معلومات شاملة عن التجمعات السكانية في محافظة قلقيلية جاءت سلسلة الكتيبات هذه نتيجة لدراسة شاملة لجميع التجمعات السكانية في محافظة قلقيلية بهدف توثيق الأوضاع المعيشية في المحافظة، وإعداد الخطط التنموية للمساعدة في تحسين المستوى المعيشي لسكان المنطقة، من خلال تنفيذ مشروع "دراسة التجمعات السكانية وتقييم الاحتياجات التطويرية"، الذي ينفذه معهد الأبحاث التطبيقية- القدس (أريج)، والممول من الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية (AECID).

يهدف المشروع إلى دراسة وتحليل وتوثيق الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، والسياسية، ووفرة الموارد الطبيعية، والبشرية، والبيئية، والقيود الحالية المفروضة، وتقييم الاحتياجات التطويرية لتنمية المناطق الريفية والمهمشة في محافظة قلقيلية. والتي على أساسها يمكن صياغة البرامج والأنشطة، وإعداد الاستراتيجيات والخطط التنموية اللازمة للتخفيف من أثر الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية غير المستقرة في المنطقة، مع التركيز بصفة خاصة على المسائل المتعلقة بالمياه، والبيئة، والزراعة.

يمكن الاطلاع على جميع أدلة التجمعات السكانية في محافظة قلقيلية باللغتين العربية والانجليزية على الموقع الإلكتروني التالي:
<http://vprofile.arij.org/>

المحتويات

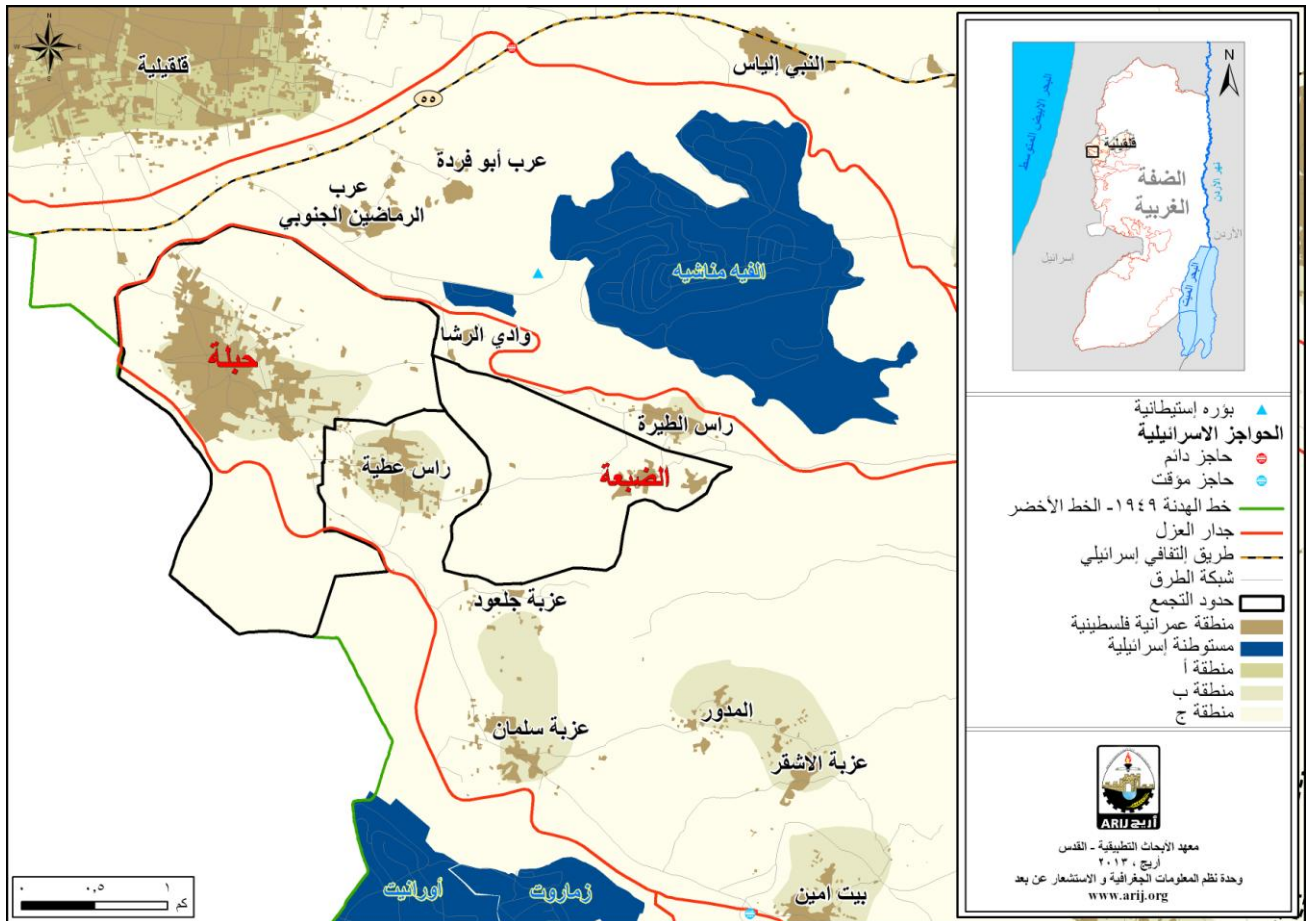
4	الموقع الجغرافي والخصائص الفيزيائية.....
5	نبذة تاريخية.....
6	الأماكن الدينية والأثرية.....
8	السكان.....
8	قطاع التعليم.....
9	قطاع الصحة.....
10	الأنشطة الاقتصادية.....
11	قطاع الزراعة.....
14	قطاع المؤسسات والخدمات.....
14	البنية التحتية والمصادر الطبيعية.....
16	الأوضاع البيئية.....
16	أثر إجراءات الاحتلال الإسرائيلي.....
25	خطط والمشاريع التطويرية المنفذة والمقترحة في البلدة.....
27	الأولويات والاحتياجات التطويرية للبلدة.....
28	المراجع.....

دليل بلدة حبله (تضم تجمع الضبعة)¹

الموقع الجغرافي والخصائص الفيزيائية

بلدة حبله (تضم تجمع الضبعة)، هي إحدى بلدات محافظة قلقيلية، وتقع جنوب مدينة قلقيلية، وعلى بعد يتراوح ما بين 3-5 كم هوائي (المسافة الأفقية بين مركز البلدة ومركز مدينة قلقيلية). يحدها من الشرق المدور، ومن الجنوب المدور، عزبة جالود، ورأس عطية، ومن الغرب أراضي 1948 م، ومن الشمال مدينة قلقيلية، وادي الرشا، ورأس الطيرة (وحدة نظم المعلومات الجغرافية - أريج، 2013) (انظر الخريطة رقم 1).

خريطة 1: موقع وحدود البلدة



المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية - أريج، 2013

تقع البلدة على ارتفاع يتراوح ما بين 71-159 متراً فوق سطح البحر، ويبلغ المعدل السنوي للأمطار فيها حوالي 589-590 ملم، أما معدل درجات الحرارة فيصل إلى 19 درجة مئوية، ويبلغ معدل الرطوبة النسبية حوالي 63% (وحدة نظم المعلومات الجغرافية - أريج، 2013).

حتى العام 2012، أشرف على تجمع الضبعة لجنة مشاريع، والتي تم دمجها في عام 2012 مع التجمع الأكبر وهو تجمع حبله، وكان ذلك من خلال قرار اتخذ من قبل مجلس الوزراء الفلسطيني ووزارة الحكم المحلي في عام 2012. وعليه أصبح تجمع الضبعة تحت إدارة مجلس بلدي واحد وهو مجلس بلدي حبله.

¹ تشمل المعلومات المذكورة في هذا الدليل معلومات بلدة حبله وتجمع الضبعة؛ بناء على قرار الحكم المحلي لدمج بلدة حبله مع تجمع الضبعة في عام 2012.

لقد تم اعتماد تصنيف حدود المناطق السكانية في هذا الدليل على التقسيم الإداري للتجمعات الفلسطينية بحسب السلطة الوطنية الفلسطينية . وقد تم تطوير هذا التقسيم الإداري للتجمعات الفلسطينية من قبل كل من؛ وزارة التخطيط، وزارة الحكم المحلي، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ولجنة الانتخابات المركزية بطريقة تنسجم مع الواقع الفلسطيني.

تم تأسيس مجلس بلدي في بلدة حبله عام 1997م، ويتكون المجلس البلدي من 11 عضواً، تم تعيينهم من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية، كما يعمل في المجلس 18 موظف، ويوجد للمجلس مقر دائم ملك، ويقع ضمن المجلس الغربي للخدمات المشتركة، ويمتلك المجلس البلدي سيارة لجمع النفايات، بالإضافة إلى سيارتين بيك أب، جرافة، وباجر (مجلس بلدي حبله، 2012).

ومن مسؤوليات المجلس البلدي التي يقوم بها (مجلس بلدي حبله، 2012)، ما يلي:

- شبكة إمداد مياه الشرب وصيانتها.
- شبكة كهرباء أو المولدات.
- جمع النفايات، تنظيف الشوارع، توفير شبكات طرق / تأهيل، شق، تعبيد.
- تنظيم عملية البناء وإصدار الرخص.
- توفير مقرات للخدمات الحكومية.
- حماية الأملاك الحكومية.
- حماية المواقع التاريخية والأثرية.
- عمل مشاريع ودراسات.
- توفير وسائل مواصلات.
- توفير رياض للأطفال.

نبذة تاريخية

سميت بلدة حبله بهذا الاسم نسبة إلى العالم ابن سنان الحبلي. وتعود تسمية الضبعة بهذا الاسم نسبة إلى مغارة كبيرة في المنطقة كان يسكنها ضباع، وقدم الناس وأنشئوا منازلهم فوق تلك المغارة، لذلك سميت باسمها. ويعود تاريخ إنشاء التجمع إلى عام 1214 م. ويعود أصل سكان البلدة من بلاد الحجاز، بلدة مردا في سلفيت، معان في الأردن، كفر ثلث، وقلنسوة (مجلس بلدي حبله، 2012) (أنظر الصورة رقم 1).

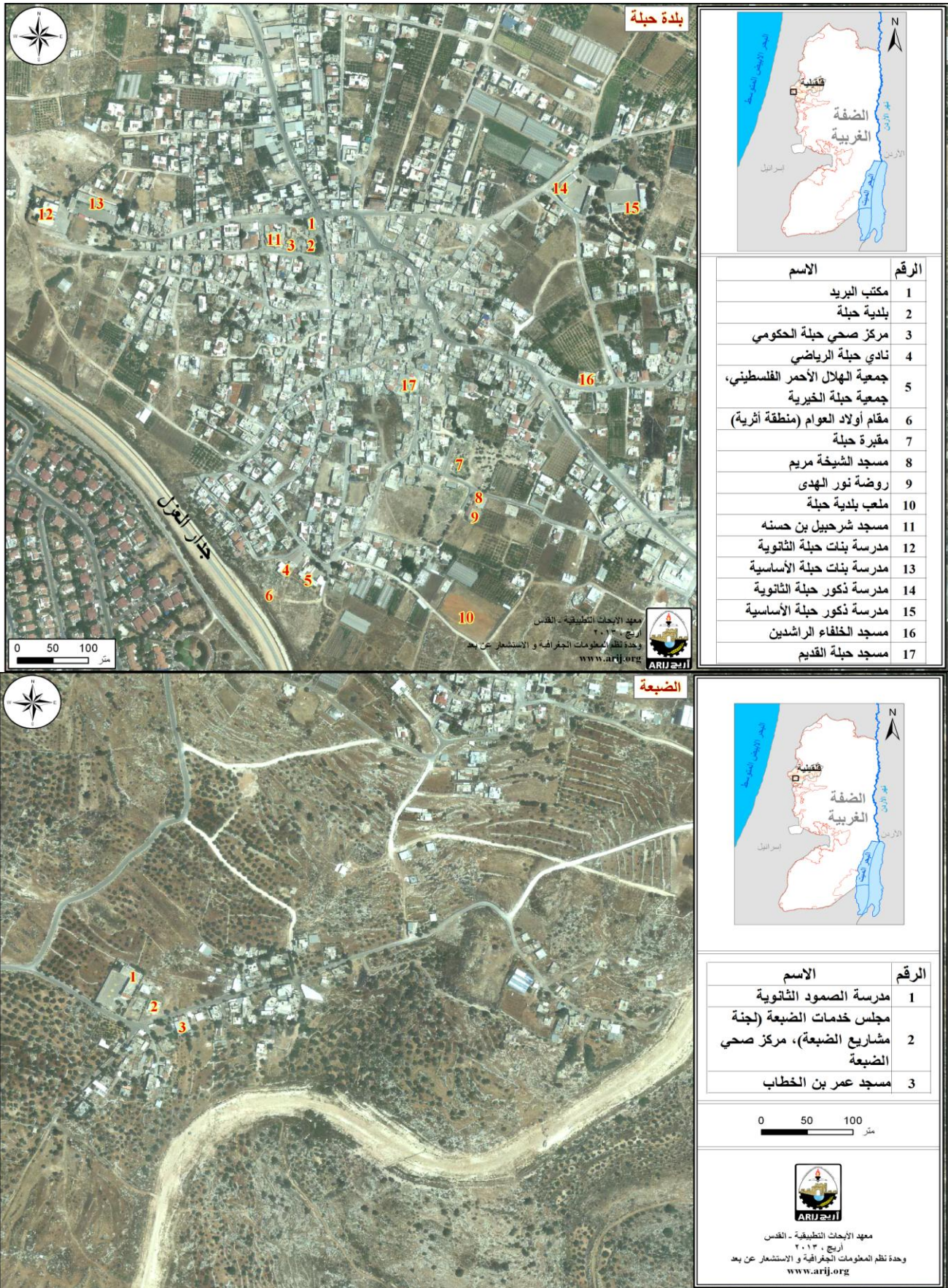
صورة 1: منظر من البلدة



الأماكن الدينية والأثرية

يوجد في البلدة خمسة مساجد، وهم: مسجد شرحبيل بن حسنة، مسجد حبله القديم، مسجد الخلفاء الراشدين، مسجد الشبيخة مريم، ومسجد عمر بن الخطاب. كما يوجد بعض الأماكن الأثرية في البلدة، منها: المسجد العمري، مقام أولاد العوام، مقام غير مؤهل يحتوي على مسجد صغير وساحة ورفات بعض المجاهدين أيام الفتح الإسلامي، كما فيها آثار لقيور نصرانية محفورة في الصخر أيام الحكم الروماني، ومغارة الضبعة (مجلس بلدي حبله، 2012) (أنظر الخريطة رقم 2).

خريطة 2: المواقع الرئيسية في البلدة



المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية - أريج، 2013

السكان

بين التعداد العام للسكان والمساكن الذي نفذته الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في عام 2007، أن عدد سكان البلدة بلغ 6,166 نسمة، منهم 3,169 نسمة من الذكور، و2,997 نسمة من الإناث، ويبلغ عدد الأسر 1,119 أسرة، وعدد الوحدات السكنية 1,198 وحدة.

الفئات العمرية والجنس

أظهرت بيانات التعداد العام للسكان والمساكن، أن توزيع الفئات العمرية في البلدة لعام 2007، كان كما يلي: 42.8% ضمن الفئة العمرية أقل من 15 عاماً، 53.2% ضمن الفئة العمرية 15-64 عاماً، و2.9% ضمن الفئة العمرية 65 عاماً فما فوق. كما أظهرت البيانات أن نسبة الذكور للإناث في البلدة، هي 106:100، أي أن نسبة الذكور 51%، ونسبة الإناث 49%.

العائلات

يتألف سكان البلدة من عدة عائلات، منها: عائلة عودة، عائلة مرداوي، عائلة خروب، وعائلة شهوان (مجلس بلدي حبله، 2012).

قطاع التعليم

بلغت نسبة الأمية لدى سكان البلدة عام 2007، حوالي 7.6%، وقد شكلت نسبة الإناث منها 75%. ومن مجموع السكان المتعلمين، كان هناك 16.3% يستطيعون القراءة والكتابة، 30.6% انهموا دراستهم الابتدائية، 24.9% انهموا دراستهم الإعدادية، 13.8% انهموا دراستهم الثانوية، و6.6% انهموا دراستهم العليا. الجدول رقم 1، يبين المستوى التعليمي في البلدة، حسب الجنس والتحصيل العلمي لعام 2007.

جدول 1: سكان البلدة (10 سنوات فأكثر) حسب الجنس والتحصيل العلمي، 2007

الجنس	أمي	يعرف القراءة والكتابة	ابتدائي	إعدادي	ثانوي	دبلوم متوسط	بكالوريوس	دبلوم عالي	ماجستير	دكتوراة	غير مبين	المجموع
ذكور	81	328	650	593	355	67	107	2	6	0	3	2,192
إناث	245	367	656	469	236	30	70	1	0	0	2	2,076
المجموع	326	695	1,306	1,062	591	97	177	3	6	0	5	4,268

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009.

أما فيما يتعلق بمؤسسات التعليم الأساسية والثانوية في العام الدراسي 2011/2012، فيوجد في البلدة خمسة مدارس حكومية، تشرف عليهم مديرية التربية والتعليم (مديرية التربية والتعليم - قلقيلية، 2012) (انظر الجدول رقم 2).

جدول 2: توزيع المدارس في البلدة حسب نوع المدرسة والجهة المشرفة للعام الدراسي 2011/2012

اسم المدرسة	الجهة المشرفة	نوع المدرسة
مدرسة ذكور حبله الثانوية	حكومية	ذكور
مدرسة بنات حبله الثانوية	حكومية	إناث
مدرسة ذكور حبله الأساسية	حكومية	ذكور
مدرسة بنات حبله الأساسية	حكومية	إناث
مدرسة الصمود الثانوية المختلطة	حكومية	مختلطة

المصدر: مديرية التربية والتعليم، 2012.

يبلغ عدد الصفوف الدراسية في البلدة 78 صفاً، وعدد الطلاب 2,152 طالباً وطالبة، وعدد المعلمين 125 معلماً ومعلمة (مديرية التربية والتعليم- قلقيلية، 2012). وتجدر الإشارة هنا إلى أن معدل عدد الطلاب لكل معلم في مدارس البلدة يبلغ 17 طالباً وطالبة، وتبلغ الكثافة الصفية 28 طالباً وطالبة في كل صف (مديرية التربية والتعليم، 2012).

أما بالنسبة لرياض الأطفال، يوجد في البلدة ثلاث روضات للأطفال، تشرف على إدارتهم جهة خاصة. الجدول رقم 3، يوضح توزيع رياض الأطفال في البلدة، حسب الجهة المشرفة والاسم.

جدول 3: توزيع رياض الأطفال في البلدة حسب الاسم والجهة المشرفة

اسم الروضة	عدد الصفوف	عدد المعلمين	الجهة المشرفة
روضة البيلسان	3	4	جهة خاصة
روضة جمعية حبله الخيرية	6	7	جهة خاصة
روضة نور الهدى	3	4	جهة خاصة

المصدر: مديرية التربية والتعليم، 2012

يواجه قطاع التعليم في البلدة بعض العقبات والمشاكل (مجلس بلدي حبله، 2012)، منها:

- ضعف تفاعل مجلس أولياء الأمور في مدارس الذكور.
- توجه الطلاب للدروس الخصوصية.
- عدم وجود مركز تعليم متخصص لذوي الاحتياجات الخاصة.
- نقص المختبرات العلمية والوسائل التعليمية.
- نقص عدد الغرف الصفية.

قطاع الصحة

تتوفر في البلدة عدة مرافق صحية، حيث يوجد مركز حبله الصحي، عيادتين خاصتين لطبيب عام، ثلاثة عيادات أسنان خاصة، عيادة أنف وأذن وحنجرة خاصة، مختبر تحاليل طبية خاص، مركز أمومة وطفولة تابع لجمعية خيرية، وثلاثة صيدليات خاصة، عيادة الضبعة الصحية، حيث يعمل فيها طاقم طبي يومين في الأسبوع وتعمل فيها مرضية باستمرار، بالإضافة إلى توفر سيارة إسعاف. وفي حال عدم توفر الخدمات الصحية المطلوبة في البلدة فإن المرضى يتوجهون إلى مستشفى درويش نزال في مدينة قلقيلية، حيث يبعد عن التجمع حوالي 6 كم، أو التوجه إلى مركز قلقيلية الصحي، حيث يبعد عن التجمع حوالي 3 كم، أو التوجه إلى مستشفى الوكالة، حيث يبعد عن التجمع حوالي 8 كم (مجلس بلدي حبله، 2012).

ويواجه قطاع الصحة في البلدة عدة مشاكل (مجلس بلدي حبله، 2012)، أهمها:

- وجود جدار الفصل العنصري الذي يخنق البلدة من جميع الجهات.
- عدم توفر مركز صحي للحالات الطارئة.
- عدم توفر خدمات صحية بدوام 24 ساعة.
- عدم وجود تواصل بين العيادة الخاصة والحكومية.
- عدم وجود أطباء أخصائيين لحالات الولادة والمرضى الذين يعانون من أمراض مزمنة.

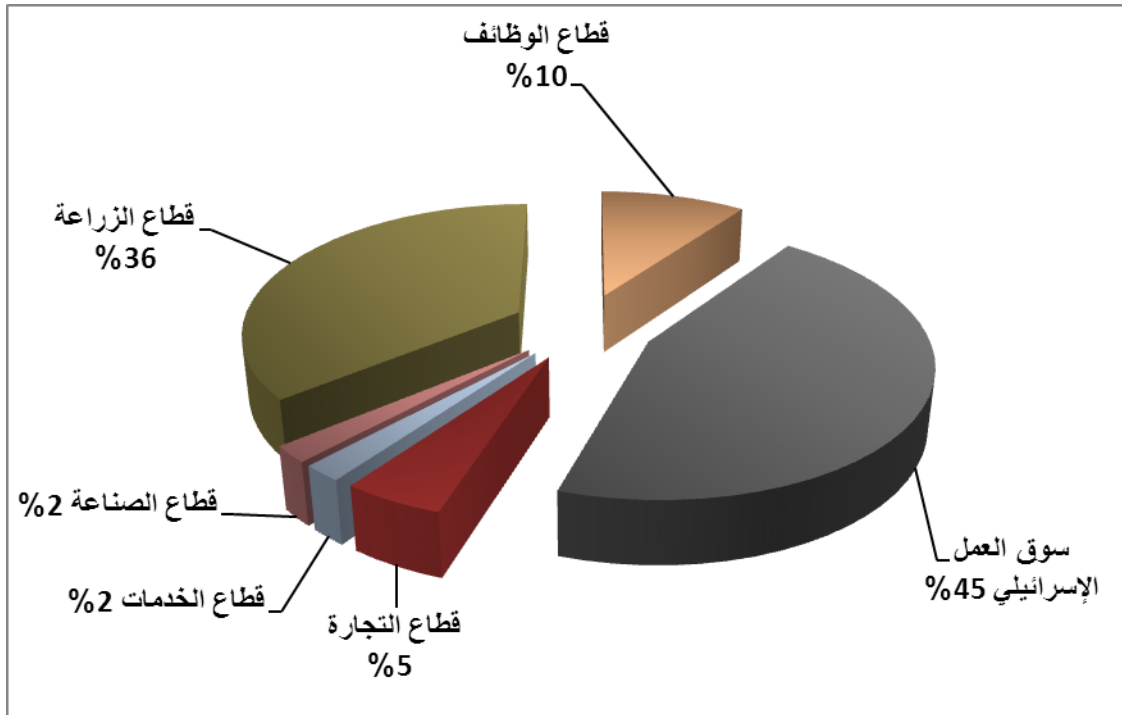
الأنشطة الاقتصادية

يعتمد الاقتصاد في البلدة على عدة قطاعات، أهمها قطاع سوق العمل الإسرائيلي، حيث يستوعب 45% من القوى العاملة (مجلس بلدي حبله، 2012) (انظر الشكل رقم 1).

وقد أظهرت نتائج المسح الميداني الذي أجراه معهد أريج في عام 2012 بهدف تحقيق الدراسة الحالية، بأن توزيع الأيدي العاملة حسب النشاط الاقتصادي في البلدة، ما يلي:

- سوق العمل الإسرائيلي، ويشكل 45% من الأيدي العاملة.
- قطاع الزراعة، ويشكل 36% من الأيدي العاملة.
- قطاع الوظائف، ويشكل 10% من الأيدي العاملة.
- قطاع التجارة، ويشكل 5% من الأيدي العاملة.
- قطاع الصناعة، ويشكل 2% من الأيدي العاملة.
- قطاع الخدمات، ويشكل 2% من الأيدي العاملة.

شكل 1: توزيع القوى العاملة حسب النشاط الاقتصادي في البلدة



المصدر: مجلس بلدي حبله، 2012

أما من حيث المنشآت والمؤسسات الاقتصادية والتجارية، فيوجد في البلدة 24 بقالة، 3 مخازن، ملحمتين، 3 بقالات خضار وفواكه، و10 محلات لتقديم الصناعات المهنية (كالحداثة، والنجارة... الخ)، 15 محل لتقديم الخدمات المختلفة، 4 مناشير حجر، محلين للأدوات الزراعية و5 مشاتل زراعية (مجلس بلدي حبله، 2012).

وقد وصلت نسبة البطالة في البلدة إلى 23%. وقد تبين أن الفئة الاجتماعية الأكثر تضرراً في البلدة نتيجة الإجراءات الإسرائيلية (مجلس بلدي حبله، 2012)، هي على النحو التالي:

- سوق العمل الإسرائيلي.
- قطاع الزراعة.

- قطاع التجارة.
- قطاع الصناعة.
- قطاع الخدمات.

القوى العاملة

أظهرت بيانات التعداد العام للسكان والمساكن الذي نفذته الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام 2007، أن هناك 35.3% من السكان كانوا نشيطين اقتصادياً (منهم 85.7% يعملون). وكان هناك 64.5% من السكان غير نشيطين اقتصادياً (منهم 51.1% من الطلاب، 38.1% من المتفرغين لأعمال المنزل) (انظر الجدول رقم 4).

جدول 4: سكان البلدة (10 سنوات فأكثر) حسب الجنس والعلاقة بقوى العمل، 2007

المجموع	غير ميين	غير نشيطين اقتصادياً						نشطون اقتصادياً				الجنس
		المجموع	أخرى	لا يعمل ولا يبحث عن عمل	عاجز عن العمل	متفرغ لأعمال المنزل	طالب متفرغ للدراسة	المجموع	عاطل عن العمل (سبق له العمل)	عاطل عن العمل (سبق له العمل)	يعمل	
2,192	7	872	22	8	106	1	735	1,313	74	125	1,114	ذكور
2,076	1	1,882	53	3	106	1,048	672	193	10	5	178	إناث
4,268	8	2,754	75	11	212	1,049	1,407	1,506	84	130	1,292	المجموع

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009.

قطاع الزراعة

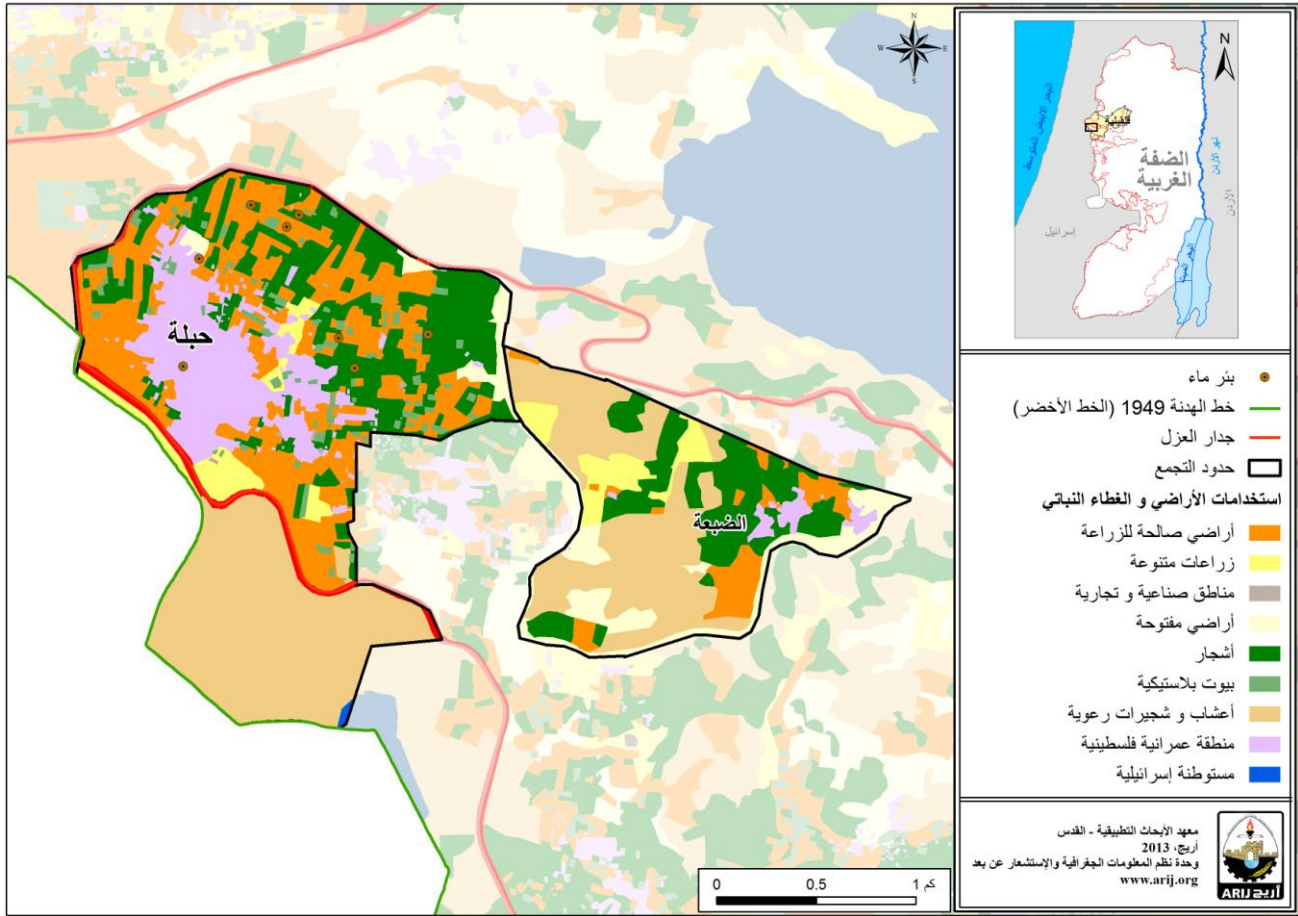
تبلغ مساحة البلدة حوالي 5,248 دونماً، منها 4,228 دونم هي أراض قابلة للزراعة و616 دونماً أراض سكنية (انظر الجدول رقم 5، وخريطة رقم 3).

جدول 5: استعمالات الأراضي في البلدة (المساحة بالدونم)

مساحة المستوطنات والقواعد العسكرية	مساحة المناطق الصناعية والتجارية	الأراضي المفتوحة	الغابات الحرجية	برك مائية	مساحة الأراضي الزراعية (4,228)				مساحة الأراضي السكنية	المساحة الكلية
					زراعات موسمية	المراعي	بيوت بلاستيكية	زراعات دائمة		
106	6	293	0	0	1,119	1,596	119	1,394	616	5,248

المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية - أريج، 2013

خريطة 3: استعمالات الأراضي في البلدة



المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية - أريج، 2013

الجدول رقم 6، يبين الأنواع المختلفة من الخضروات البعلية والمروية المكشوفة في البلدة. ويعتبر القرنبيط والملفوف الأبيض أكثر الأنواع زراعة في البلدة. كما ويوجد في البلدة 191 دونما من البيوت البلاستيكية مزروع معظمها بالخيار.

جدول 6: مساحة الأراضي المزروعة بالخضراوات البعلية والمروية المكشوفة في البلدة (المساحة بالدونم)

المجموع		خضراوات أخرى		الأبصال		البقوليات الخضراء		الخضراوات الورقية		الخضراوات الثمرية	
مروي	بعلي	مروي	بعلي	مروي	بعلي	مروي	بعلي	مروي	بعلي	مروي	بعلي
262	50	70	0	12	5	15	45	70	0	95	0

المصدر: مديرية زراعة قلقيلية، 2010

الجدول رقم 7، يبين أنواع الأشجار المثمرة ومساحاتها في البلدة. وتشتهر البلدة بزراعة الزيتون حيث يوجد حوالي 1,094 دونم مزروعة بأشجار الزيتون.

جدول 7: مساحة الأراضي المزروعة بالأشجار المثمرة في البلدة (المساحة بالدونم)

المجموع		فواكه أخرى		الجوزيات		التفاحيات		اللوزيات		الحمضيات		الزيتون	
مروي	بعلي	مروي	بعلي	مروي	بعلي	مروي	بعلي	مروي	بعلي	مروي	بعلي	مروي	بعلي
377.5	1,098	98.7	4	2	0	1	0	14	0	261.8	0	0	1,094

المصدر: مديرية زراعة قلقيلية، 2010

أما بالنسبة للمحاصيل الحقلية والعلفية في البلدة، فإن مساحة الحبوب تبلغ 23 دونم، وأهمها القمح (أنظر الجدول رقم 8).

جدول 8: مساحة الأراضي المزروعة بالمحاصيل الحقلية والعلفية في البلدة (المساحة بالدونم)

المجموع		محاصيل أخرى		محاصيل منبهاة		محاصيل علفية		محاصيل زيتية		بقوليات جافة		أبصال ودرنات وجذور		الحبوب	
مروي	بعلي	مروي	بعلي	مروي	بعلي	مروي	بعلي	مروي	بعلي	مروي	بعلي	مروي	بعلي	مروي	بعلي
100	37	10	0	0	0	0	0	0	0	0	6	90	8	0	23

المصدر: مديرية زراعة قلقيلية، 2010

يرجع الاختلاف في المساحات الزراعية بين أرقام مديرية الزراعة وأرقام أريج (نظم المعلومات الجغرافية)، إلى أن المسح الميداني الذي تم من قبل وزارة الزراعة والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2011) استند على تعريف المساحات الزراعية محدداً حجم الحيازات الزراعية، حيث تم اعتبار الحيازات الزراعية الفعلية وليست الموسمية، ورفض تجزئة وحساب الأراضي الزراعية صغيرة الحجم السائدة في المناطق الحضرية والمناطق الزراعية التي توجد فيها بعض الينابيع. أما مسح أريج فاكشف وجود نسبة عالية من ملكيات صغيرة ومجزأة (الزراعات المنزلية) في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة وهذا يوضح الفرق في أرقام المساحات الزراعية الأكبر حسب أريج.

أما بالنسبة للثروة الحيوانية فقد بين المسح الميداني أن 11% من سكان البلدة يقومون بتربية المواشي، مثل الأبقار والأغنام (مجلس بلدي حبله، 2012) (انظر الجدول رقم 9).

جدول 9: الثروة الحيوانية في البلدة

الأبقار*	الأغنام	الماعز	الجمال	الخيول	الحمير	البغال	الدجاج اللحم	الدجاج البيض	خلايا نحل
10	1,267	332	0	0	0	0	12,000	8,000	0

* تشمل الأبقار والعجول والعجلات والثيران.

المصدر: مديرية زراعة قلقيلية، 2010

أما من حيث الطرق الزراعية، فيوجد في البلدة حوالي 46 كم طرق زراعية (مجلس بلدي حبله، 2012) (انظر الجدول رقم 10).

جدول 10: يبين حالة الطرق الزراعية في البلدة وأطوالها

حالة الطرق الزراعية	الطول (كم)
صالحة لسير المركبات	6
صالحة لسير التراكاتورات والآلات الزراعية فقط	20
صالحة لمرور الدواب فقط	0
غير صالحة	20

المصدر: مجلس بلدي حبله، 2012

يواجه القطاع الزراعي في البلدة بعض المشاكل (مجلس بلدي حبله، 2012)، منها:

- مصادرة الأراضي.
- عدم الجدوى الاقتصادية.
- عدم توفر رأس المال.
- عدم القدرة على الوصول إلى الأراضي الزراعية.

- عدم التسويق الجيد.
- عدم اهتمام وزارة الزراعة بالمزارعين.
- ارتفاع أسعار المبيدات والأسمدة.
- ارتفاع أسعار الأعلاف.
- ارتفاع أسعار المياه.
- عدم توفر الطرق الزراعية للوصول إلى الأراضي الزراعية.

قطاع المؤسسات والخدمات

يوجد في البلدة القليل من المؤسسات الحكومية، منها: مكتب بريد، كما يوجد عدد من المؤسسات المحلية والجمعيات التي تقدم خدماتها لمختلف فئات المجتمع وفي عدة مجالات ثقافية ورياضية وغيرها (مجلس بلدي حبله، 2012)، منها:

- **مجلس بلدي حبله**: تأسس عام 1997 م، وهو مسجل حالياً في وزارة الحكم المحلي، بهدف الاهتمام بقضايا البلدة وتقديم كافة الخدمات إلى سكانها، بالإضافة إلى تقديم خدمات البنية التحتية.
- **جمعية حبله الخيرية**: تأسست عام 1982 م، وهي مسجلة حالياً في وزارة الداخلية، تعنى بتقديم نشاطات رياضية للأطفال ودورات تثقيفية وتدريبية وتوفير حضانة.
- **نادي حبله الرياضي**: تأسس عام 1996 م، وهو مسجل حالياً في وزارة الشباب والرياضة، يعنى بتقديم نشاطات رياضية واجتماعية.
- **جمعية الهلال الأحمر**: تأسست عام 2001 م، من قبل جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، تعنى بتقديم دورات تثقيفية وصحية وتوعوية.
- **مركز الأمومة والطفولة**: تأسس عام 2010 م، من قبل جمعية الهلال الأحمر، يعنى بإجراء دورات تدريبية ومحاضرات توعوية وتثقيفية ونفسية للأم.

البنية التحتية والموارد الطبيعية

الكهرباء والاتصالات

يوجد في بلدة حبله وتجمع الضبعة شبكتي كهرباء عامتين تأسستا منذ عامي 1976، 2011 على التوالي، كما تعتبر الشركة القطرية الإسرائيلية المصدر الرئيس للكهرباء في البلدة، وتصل نسبة الوحدات السكنية الموصولة بشبكة الكهرباء إلى 100% في كلا التجمعين. ومن المشاكل التي تواجه قطاع الكهرباء: ضعف في محولات الكهرباء. أما من حيث شبكة الهاتف، فيتوفر في كلتا التجمعين شبكة هاتف تعمل من خلال مقسم آلي داخل البلدة، وتقريباً 98% و 30% من الوحدات السكنية موصولة بشبكة الهاتف في كل من بلدة حبله وتجمع الضبعة على التوالي (مجلس بلدي حبله، 2012).

النقل والموصلات

يوجد في البلدة 15 تاكسي، و7 فوردات و5 باصات عامة. وفي حال عدم توفر وسائل موصلات، فإن السكان يستخدمون سيارات رأس عطية العمومية أو عن طريق السيارات الخاصة، ومن العوائق التي تواجه الركاب أثناء التنقل، قلة المركبات في البلدة والخدمات التي تقدمها. أما بالنسبة لشبكة الطرق في البلدة، فيوجد في البلدة 15 كم من الطرق الرئيسية و16 كم من الطرق الفرعية (مجلس بلدي حبله، 2012) (أنظر الجدول رقم 11).

جدول 11: حالة الطرق في البلدة

طول الطرق (كم)		حالة الطرق الداخلية
فرعية	رئيسية	
6.5	8	1. طرق جيدة ومعبدة.
3	3	2. طرق معبدة وبحالة سيئة
6.5	4	3. طرق غير معبدة.

المصدر: مجلس بلدي حبله، 2012

المياه

تقوم بلدية حبله من خلال آبار خاصة تملكها البلدية بتزويد سكان بلدة حبله بالمياه عبر شبكة المياه العامة منذ عام 1976 وتجمع الضبعة منذ عام 2005، وتصل نسبة الوحدات السكنية الموصولة بشبكة المياه العامة إلى 100% (مجلس بلدي حبله، 2012).

لقد بلغت كمية المياه المزودة للبلدة عام 2012، حوالي 560.4 ألف متر مكعب/السنة (مجلس بلدي حبله، 2012). وبذلك يقدر معدل تزويد المياه للفرد بحوالي 215 لتراً/اليوم. وهنا تجدر الإشارة إلى أن المواطن في البلدة لا يستهلك هذه الكمية من المياه، وذلك بسبب الفاقد من المياه، حيث تصل نسبة الفاقد إلى 20% (مجلس بلدي حبله، 2012). وهذه تمثل الفاقد عند المصدر الرئيس وخطوط النقل الرئيسية وشبكة التوزيع وعند المنزل وبالتالي يبلغ معدل استهلاك الفرد من المياه في البلدة 172 لتراً في اليوم (مجلس بلدي حبله، 2012). ويعتبر هذا المعدل جيد جداً بالمقارنة بالحد الأدنى الموصى به من قبل منظمة الصحة العالمية والذي يصل إلى 100 لتر للفرد في اليوم. ويبلغ سعر المتر المكعب للمياه من الشبكة العامة 4 شيكل/متر مكعب، كما يوجد في تجمع الضبعة 40 بئر منزلي لتجميع مياه الأمطار، بالإضافة إلى خزانان لتجميع المياه بسعة 200 و300 متر مكعب، كما يتوفر في بلدة حبله تسعة آبار زراعية ذات ملكية خاصة لبعض المواطنين في البلدة يتم استخدامها للزراعة وخاصة لري أشجار الفاكهة والحماضيات والبيوت البلاستيكية (مجلس بلدي حبله، 2012).

الصرف الصحي

لا يتوفر في البلدة شبكة عامة للصرف الصحي، حيث يستخدم السكان الحفر الامتصاصية والحفر الصماء للتخلص من المياه العادمة (مجلس بلدي حبله، 2012).

واستناداً إلى تقديرات الاستهلاك اليومي من المياه للفرد، تقدر كمية المياه العادمة الناتجة يومياً بما يقارب 893 متراً مكعباً، بمعنى 358 ألف متر مكعب سنوياً. أما على مستوى الفرد في البلدة، فقد قدر معدل إنتاج الفرد من المياه العادمة بحوالي 137 لتراً في اليوم. حيث يتم تجميع جزء من المياه العادمة بواسطة شبكة الصرف الصحي أما المياه العادمة المتبقية فيتم تجميعها بواسطة الحفر الامتصاصية والحفر الصماء ومن ثم يتم تفريغها بواسطة صهاريج النضح، حيث يتم التخلص منها إما مباشرة في المناطق المفتوحة أو في الأودية المجاورة دون مراعاة للبيئة. وهنا تجدر الإشارة إلى أنه لا يتم معالجة المياه العادمة الناتجة سواء عند المصدر أو عند مواقع التخلص، مما يشكل خطراً على البيئة والصحة العامة (قسم أبحاث المياه والبيئة - أريج، 2013).

النفايات الصلبة

يعتبر مجلس الخدمات المشترك لإدارة النفايات الصلبة الجهة الرسمية المسؤولة عن إدارة النفايات الصلبة الناتجة عن المواطنين والمنشآت الأخرى في البلدة، والتي تتمثل حالياً بجمع النفايات والتخلص منها. ونظراً لكون عملية إدارة النفايات الصلبة مكلفة، تم فرض رسوم شهرية على المنتفعين من خدمة جمع ونقل النفايات تبلغ 20-30 شيكل للاشتراك في الشهر، حيث تبلغ نسبة تحصيل هذه الرسوم 100% (مجلس بلدي حبله، 2012).

ينتفع معظم سكان البلدة من خدمة إدارة النفايات الصلبة، حيث يتم جمع النفايات الناتجة عن المنازل والمؤسسات والمحلات التجارية والساحات العامة في أكياس بلاستيكية، تجمع بعد ذلك في حاويات منتشرة في أنحاء البلدة يبلغ عددها 188 حاوية بعدة أحجام منها

88 حاوية بسعة 1 متر مكعب، 100 حاوية بسعة 180 لتر (مجلس بلدي حبله، 2012). ومن ثم يتم جمع النفايات من قبل مجلس الخدمات المشترك لإدارة النفايات الصلبة بواقع ثلاث مرات في الأسبوع، ونقلها بواسطة سيارة النفايات إلى مكب زهرة الفجان في محافظة جنين والذي يبعد حوالي 80-100 كم عن التجمع، حيث يتم التخلص من النفايات في هذا المكب عن طريق دفنها بطريقة صحية (مجلس بلدي حبله، 2012).

أما فيما يتعلق بكمية النفايات الناتجة، فيبلغ معدل إنتاج الفرد اليومي من النفايات الصلبة في البلدة 1.05 كغم، وبالتالي تقدر كمية النفايات الصلبة الناتجة يوميا عن السكان بحوالي 7.5 طن، أي بمعدل 2,739 طنا سنوياً. (قسم أبحاث المياه والبيئة - أريج، 2013).

الأوضاع البيئية

تعاني البلدة كغيرها من بلدات وقرى المحافظة من عدة مشاكل بيئية لا بد من معالجتها وإيجاد حلول لها، والتي يمكن حصرها بما يلي:

أزمة المياه

انقطاع المياه من قبل بلدية حبله خاصة في فترة الصيف لفترات طويلة وذلك لأن كميات المياه الذاتية المتاحة لا تكفي لسد احتياجات السكان. بالإضافة إلى أن البلدة بحاجة إلى إعادة ترميم شبكة المياه العامة لأنها قديمة ونسبة الفاقد فيها كبير، كما يشكو السكان من ارتفاع سعر المياه.

إدارة المياه العادمة

عدم وجود شبكة عامة للصرف الصحي في البلدة، وبالتالي استخدام الحفر الامتصاصية للتخلص من المياه العادمة، وقيام بعض المواطنين بتصريف المياه العادمة في الشوارع العامة خاصة في فصل الشتاء، بسبب عدم تمكنهم من تغطية التكاليف العالية اللازمة لنضحها، يتسبب بمكارة صحية وانتشار الأوبئة والأمراض داخل البلدة. كما أن استخدام الحفر الامتصاصية يهدد بتلويث المياه الجوفية والمياه التي يتم تجميعها في الآبار المنزلية (آبار جمع مياه الأمطار)، حيث تختلط هذه المياه مع المياه العادمة، مما يجعلها غير صالحة للشرب، حيث أن هذه الحفر تبنى دون تبطين، وذلك حتى يسهل نفاذ المياه العادمة إلى طبقات الأرض، وبالتالي تجنب استخدام سيارات النضح لتفريغ الحفر من وقت إلى آخر. كما أن المياه العادمة غير المعالجة التي يتم تجميعها من الحفر الامتصاصية بواسطة سيارة النضح، ومن ثم يتم التخلص منها في مناطق مفتوحة دون الأخذ بعين الاعتبار الأضرار البيئية والصحية الناجمة عن ذلك.

إدارة النفايات الصلبة

لا تعاني البلدة من مشاكل في إدارة النفايات الصلبة حيث أن المجلس المشترك لإدارة النفايات الصلبة يقوم بعملية جمع النفايات الناتجة عن المنطقة والتخلص منها في مكب زهرة الفجان الواقع في محافظة جنين، وهو مكب النفايات الصحي الرئيس الذي يخدم البلدة ومعظم التجمعات السكانية في محافظة قلقيلية.

أثر إجراءات الاحتلال الإسرائيلي

الوضع الجيوسياسي في بلدة حبله

بالرجوع إلى اتفاقية أوسلو الثانية المؤقتة الموقعة في الثامن والعشرين من شهر أيلول من العام 1995 بين السلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل، تم تقسيم أراضي بلدة حبله إلى مناطق (ب) و(ج)، حيث تم تصنيف ما مساحته 771 دونما (21.1%) من

مساحة البلدة الكلية) كمناطق (ب)، وهي المناطق التي تقع فيها المسؤولية عن النظام العام على عاتق السلطة الوطنية الفلسطينية و تبقى لإسرائيل السلطة الكاملة على الأمور الأمنية وتشكل معظم المناطق الفلسطينية المأهولة من البلديات والقرى وبعض المخيمات. ومن الجدير بالذكر أن جميع السكان في بلدة حبله يتمركزون في المناطق المصنفة (ب). فيما تم تصنيف ما مساحته 2,878 دونما (78.9% من مساحة البلدة الكلية) كمناطق (ج)، وهي المناطق التي تقع تحت السيطرة الكاملة للحكومة الإسرائيلية أمنياً وإدارياً، حيث يمنع البناء الفلسطيني فيها أو الاستفاد منها بأي شكل من الأشكال إلا بتصريح من الإدارة المدنية الإسرائيلية. ومن الجدير بالذكر أيضاً أن معظم الأراضي الواقعة في مناطق "ج" في بلدة حبله هي أراض زراعية ومناطق مفتوحة بالإضافة إلى الأراضي المصادرة للأغراض الاستيطانية (انظر الجدول رقم 12).

جدول 12: تصنيف الأراضي في بلدة حبله اعتماداً على اتفاقية أوسلو الثانية 1995

تصنيف الأراضي	المساحة بالدونم	% من المساحة الكلية للبلدة
مناطق أ	0	0
مناطق ب	771	21.1
مناطق ج	2,878	78.9
محمية طبيعية	0	0
المساحة الكلية	3,649	100
المصدر: قاعدة بيانات وحدة نظم المعلومات الجغرافية – أريج، 2013		

الممارسات الاحتلال الإسرائيلي في بلدة حبله

نالت بلدة حبله حصتها من المصادرات الإسرائيلية التي استهدفت أراضي البلدة لصالح الأهداف الإسرائيلية المختلفة، كان منها بناء المستوطنات الاستيطانية الإسرائيلية والشوارع الالتفافية الإسرائيلية على أراضي البلدة هذا بالإضافة إلى بناء جدار العزل العنصري وعزل الأراضي الزراعية والمفتوحة. فيما يلي تفصيل للمصادرات الإسرائيلية لأراضي بلدة حبله:

جدار العزل العنصري ومستوطنة نيريت الإسرائيلية

إلى الجنوب من بلدة حبله، يقع جزء من مستوطنة نيريت الإسرائيلية وعلى مقربة منها وتصادر من أراضيها ما يقارب الست دونمات. والجدير بالذكر أن غالبية أراضي مستوطنة نيريت الإسرائيلية تقع غرب الخط الأخضر (خط الهدنة للعام 1949). ووفقاً لمركز الإحصاء الإسرائيلي للعام 2007، يبلغ عدد القاطنين في مستوطنة نيريت 1,100 إسرائيلي. تم إقامة تجمع نيريت في العام 1981 وتوسعت مساحتها خلال الأعوام 1986، 2000، 2004، 2006 و 2009 على التوالي لتتغلغل داخل الأراضي الفلسطينية الأمر الذي عمل أيضاً على زيادة عدد السكان الإسرائيليين القاطنين فيها (انظر الجدول رقم 13).

جدول 13: عدد البنائات التي تم إضافتها للحي الجديد 'نوف هشارون' داخل الأراضي الفلسطينية و التابع لتجمع نيريت الإسرائيلي داخل الخط الأخضر

العام	عدد البنائات
2006	27
2008	30
2009	42

المصدر: معهد الأبحاث التطبيقية / القدس (أريج)، 2009

وتدعي دولة الاحتلال الإسرائيلي بأن الهدف من وراء بناء جدار العزل العنصري في الأراضي الفلسطينية المحتلة يعود لأسباب أمنية بذريعة حماية المواطنين الإسرائيليين، و لكن على أرض الواقع، تبلغ مساحة الأراضي الفلسطينية التي سوف يتم عزلها ما بين جدار العزل العنصري وخط الهدنة للعام 1949 (الخط الأخضر) 733 كلم مربع، أي ما نسبته 13% من المساحة الكلية للضفة الغربية هذا بالإضافة إلى ضم 107 مستوطنة إسرائيلية تضم أكثر من 85% من عدد المستوطنين الإسرائيليين القاطنين في المستوطنات الإسرائيلية في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة.

ويبدو أن إسرائيل قد بدأت المرحلة الثانية لما تسعى إلى تحقيقه من خلال بناء جدار العزل العنصري، فبعد عزل الأراضي الفلسطينية عن التجمعات الكبرى في الضفة الغربية، تقوم إسرائيل باستغلال وضع المساحات غير المأهولة بالسكان وضمها إلى إسرائيل وذلك باتباع نفس النمط الذي تم فيه بناء المستوطنات. غير أن إسرائيل هذه المرة تسعى إلى ربط المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية بالمدن والتجمعات الإسرائيلية المحاذية للخط الأخضر وذلك في مسعى منها إلى تقويض وضع الخط الأخضر وإعادة ترسيمه ليتناسب مع ما تفرضه على الأرض من وقائع مثل جدار العزل العنصري والذي تسعى إسرائيل من خلاله إلى ترسيم الحدود الشرقية لها وذلك ضمن ما تقوم به من خطوات أحادية الجانب لفرض رؤيتها ومخططاتها على عملية السلام. ويأتي المخطط الإسرائيلي لتوسيع تجمع نيريت الإسرائيلي خلال السنوات الماضية لتمتد إلى داخل الضفة الغربية المحتلة وربطها مع مستوطنة 'الفيه ميناشيه' لا يعدو كونه خطوة لفرض الواقع على الأرض من خلال السيطرة أحادية الجانب على منطقة العزل الغربية (الأراضي الفلسطينية المعزولة بين الجدار الفاصل وبين الخط الأخضر).

الحواجز العسكرية الإسرائيلية على أراضي بلدة حبله

تعتبر الحواجز العسكرية الإسرائيلية إجراءات موحدة لجيش الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولم يكن حتى اندلاع الانتفاضة الفلسطينية في شهر أيلول من العام 2000 حتى رفع جيش الاحتلال الإسرائيلي من عدد حواجز التفتيش إلى مستويات غير مسبوقه إلى جانب القيود المفروضة على الشعب الفلسطيني في محاولتهم عبور هذه الحواجز. علاوة على ذلك، تشهد الحواجز العسكرية وقائع من التنكيل والانتهاكات القاسية التي يمارسها الجنود الإسرائيليون بحق المواطنين الفلسطينيين من جميع شرائح المجتمع، الطلاب والمعلمين والمرضى والعاملين الطبيين والموظفين والتي تنطوي على الضرب والإهانة وتجريد الملابس والحجز لساعات طويلة تحت أشعة الشمس الحارقة أو في الطقس البارد قبل السماح لهم بعبور نقاط التفتيش. كما إن تداعيات ممارسات جنود الاحتلال الإسرائيلي المتمركزين عند حواجز التفتيش تؤثر سلباً على المجتمع الفلسطيني، الأمر الذي يتسبب بقطع العلاقات الاجتماعية، والفصل الاقتصادي بين المناطق، وارتفاع معدلات البطالة، وتعطيل حركة الحياة اليومية والهجرة الداخلية. علاوة على ذلك، تجاوزت تصرفات جنود الاحتلال الإسرائيلي ضد الطواقم الطبية الفلسطينية، حيث يمنع جنود الاحتلال الإسرائيلي الأطباء والمرضى في أغلب الأحيان من عبور حواجز التفتيش الإسرائيلية بما في ذلك حالات الطوارئ. كما يقوم الجنود الإسرائيليون المتمركزون عند نقاط التفتيش بفرض قيود زمنية على حركة عبور المواطنين الفلسطينيين على العديد من نقاط التفتيش بحيث يسمح للفلسطينيين بعبور نقاط التفتيش في فترة زمنية معينة في الصباح والمساءلة الأمر الذي يتسبب في الكثير من العناء للفلسطينيين.

ولا تختلف معاناة بلدة حبله عن سائر القرى الفلسطينية في محافظة قلقيلية والمحافظات الفلسطينية الأخرى، فإنه وبحسب مخطط جدار العزل العنصري الإسرائيلي الصادر في العام 2003، تم عزل بلدة حبله جغرافياً واقتصادياً بالكامل عن مدينة قلقيلية بعد أن كانت متصلة بها جغرافياً دون عائق وبعد أن كانت تعتبر السلة الاقتصادية لمحافظة قلقيلية، حيث قام جيش الاحتلال أولاً بنصب حاجز (بوابة) على المدخل الشمالي لبلدة حبله، على الطريق الالتفافي الإسرائيلي رقم 55 الذي يفصل بين المستوطنات الإسرائيلية الفيه ميناشيه و تجمع كرني شمرون (جيبوت شمرون ومعالیه شمرون) وبلدة حبله وذلك بحجة توفير الحماية للمستوطنين الإسرائيليين الذين يستخدمون الشارع الالتفافي السابق الذكر.

كما كان للفصل الجغرافي الذي أحدثه الجدار عواقب وخيمة أيضاً على أهالي بلدة حبله والقرى الفلسطينية المجاورة إذ أنه في السابق كان يستغرق سكان القرى السابقة الذكر دقائق معدودة من أجل الوصول إلى مدينة قلقيلية، إلا أنه ومع بناء الجدار بحسب

المخطط 2003، أصبح الوصول إلى مدينة قلقيلية يستغرق أكثر من ساعة بالسيارة بسبب اضطرار أهالي القرينين والقرى المجاورة إلى سلوك طرق أخرى بديلة وطويلة للوصول لمدينة قلقيلية. وبسبب المعاناة التي تسببها الجدار والمعاناة التي لحقت بأهالي بلدة حبله ومدينة قلقيلية والوضع الاقتصادي السيئ الذي ترتب على ذلك، قام أهالي التجمعات الفلسطينية السابقة الذكر بالاحتجاج على الوضع المعيشي السيئ الذي لحق بهم من جميع النواحي، الأمر الذي دفع بسلطات الاحتلال الإسرائيلي إلى أحداث تغيير في المخطط يشمل حفر نفق بين مدينة قلقيلية وبلدة حبله الفلسطينية وذلك من أجل التواصل بينهما وذلك أن بلدة حبله تعتبر حلقة وصل بين القرى الفلسطينية المجاورة لها من الجهة الشرقية ومدينة قلقيلية واعتماد هذه القرى على مراكز الحياة في مدينة قلقيلية من مؤسسات تعليمية وصحية وخدماتية واقتصادية، الخ. إلا أن مرور المركبات الفلسطينية عبر نفق حبله- قلقيلية كان يسيطر عليه جيش الاحتلال الإسرائيلي وذلك من خلال إقامة بوابة حديدية على مسار النفق (نفق حبله قلقيلية) يتحكم بها جيش الاحتلال الإسرائيلي ويفتحها في أوقات معينة خلال النهار، يسمح من خلالها للفلسطينيين المرور إلى قلقيلية وبالعكس.

كما قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بإقامة بوابة زراعية على مسار الجدار في بلدة حبله، من الجهة الجنوبية الغربية للبلدة وذلك للتحكم في حركة مرور الفلسطينيين من وإلى أراضيهم الزراعية التي تم عزلها بفعل الجدار. أما الدخول إلى هذه الأراضي الزراعية المعزولة، حيث تسمح سلطات الاحتلال الإسرائيلية للمزارعين القادرين على إثبات ملكيتهم للأراضي لدى الدوائر الإسرائيلية المعتمدة (كالإدارة المدنية الإسرائيلية) حيث يتم إصدار التصاريح لأصحاب الأراضي (عادة كبار السن منهم التي تتدرج أسماؤهم في صكوك الملكية العقارية). و الجدير بالذكر أن الإدارة المدنية الإسرائيلية تقوم بإصدار هذه التصاريح من موسم إلى آخر، الأمر الذي يصعب على أصحاب الأراضي فلاحه أراضيهم الزراعية بأنفسهم خصوصا وأن هذه التصاريح لا تشمل الأيدي العاملة أو المعدات اللازمة و الكاملة لفلاحة الأرض.

الأوامر العسكرية الإسرائيلية التي استهدفت أراضي بلدة حبله

استهدفت سلطات الاحتلال الإسرائيلي خلال سنوات الاحتلال الإسرائيلي أراضي بلدة حبله بالعديد من الأوامر العسكرية التي طالت الأراضي والممتلكات. فيما يلي عرض للأوامر العسكرية الإسرائيلية التي توفرت:

- الأمر العسكري الإسرائيلي رقم 02/43/ت: صدر بتاريخ الثامن من شهر تشرين الثاني من العام 2002 ويصادر ما مساحته 239.5 دونما من أراضي حبله وعزون ومدينة قلقيلية لغرض بناء جدار العزل العنصري.
- الأمر العسكري الإسرائيلي رقم 02/40/ت: صدر بتاريخ السادس والعشرين من شهر أيلول من العام 2002 ويصادر ما مساحته 239.5 دونما من أراضي حبله وعزون وكفر ثلث لغرض بناء جدار العزل العنصري.
- الأمر العسكري الإسرائيلي رقم 02/32/ت: صدر بتاريخ السادس والعشرين من شهر أيلول من العام 2002 ويصادر ما مساحته 449 دونما من أراضي حبله وعزون ورأس عطية لغرض بناء جدار العزل العنصري.
- الأمر العسكري الإسرائيلي رقم 02/31/ت: صدر بتاريخ الثامن عشر من شهر آب من العام 2002 ويصادر ما مساحته 125 دونما من أراضي حبله ومدينة قلقيلية لغرض بناء جدار العزل العنصري.
- الأمر العسكري الإسرائيلي رقم 05/121/ت: صدر بتاريخ الثامن عشر من شهر آب من العام 2005 ويصادر ما مساحته 9.2 دونما من أراضي حبله لغرض شق طريق.
- تعديل على الأمر العسكري الإسرائيلي رقم 02/31/ت: صدر بتاريخ الأول من شهر تشرين الثاني من العام 2011 ويصادر ما مساحته 76 دونما من أراضي حبله لغرض تعديل مقطع من جدار العزل العنصري.

أثر إجراءات الاحتلال الإسرائيلي على تجمع الضبعة الوضع الجيوسياسي في تجمع الضبعة

بالرجوع إلى اتفاقية أوسلو الثانية المؤقتة الموقعة في الثامن والعشرين من شهر أيلول من العام 1995 بين السلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل، تقع جميع أراضي تجمع الضبعة في المناطق المصنفة (ج) وهي المناطق التي تخضع للسيطرة الكاملة

للحكومة الإسرائيلية أمنياً وإدارياً، حيث يمنع البناء الفلسطيني فيها أو الاستفادة منها بأي شكل من الأشكال إلا بتصريح من الإدارة المدنية الإسرائيلية. كما تشمل الأراضي أيضاً المنطقة العمرانية في تجمع الضبعة هذا بالإضافة إلى الأراضي الزراعية والمناطق المفتوحة (انظر الجدول رقم 14).

جدول 14: تصنيف الأراضي في تجمع الضبعة اعتماداً على اتفاقية أوسلو الثانية 1995

تصنيف الأراضي	المساحة بالدونم	% من المساحة الكلية للقرية
مناطق أ	0	0
مناطق ب	0	0
مناطق ج	1,599	100
محمية طبيعية	0	0
المساحة الكلية	1,599	100
المصدر: قاعدة بيانات وحدة نظم المعلومات الجغرافية – أريخ، 2013		

الممارسات الاحتلال الإسرائيلي في تجمع الضبعة

المخططات الهيكلية الاستيطانية للمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية

من ضمنها المناطق المصنفة 'أ' و 'ب'، إسرائيل تمنح مجالس المستوطنات الإسرائيلية السيطرة على المزيد من الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلة

منذ احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية في العام 1967، استثمرت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة موارد كبيرة في إنشاء وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، سواء من حيث مساحة الأراضي التي تم مصادرتها من الفلسطينيين وكذلك من حيث عدد السكان. ونتيجة لهذه السياسة، ما يقارب الـ 690 ألف مستوطن إسرائيلي غير شرعيين يقطنون الآن في 196 مستوطنة إسرائيلية بما فيها المستوطنات (المواقع) السياحية، و232 بؤرة استيطانية موزعة في جميع أنحاء الضفة الغربية، بما في ذلك تلك التي تم إقامتها في القدس الشرقية والتي تتعارض جميعها مع القانون الدولي.

وفي العام 1991، أصدرت الإدارة المدنية الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة مخططات هيكلية للمستوطنات الإسرائيلية بما في ذلك تلك في القدس الشرقية. وشملت هذه المخططات مناطق توسع مستقبلية للمستوطنات الإسرائيلية القائمة مع الأخذ بعين الاعتبار اعتماد مساحات إضافية لإقامة مستوطنات جديدة وتوسيع القائمة حتى العام 1991. ويشير المخطط الهيكلي الخاص بمستوطنة الفيه ناشيه الإسرائيلية أن المساحة المخطط التوسع فيها لا يقتصر على المستوطنة وحدها بل يشمل الأراضي الفلسطينية المحيطة بها من الضبعة وراس عطية وحبله ليشمل أيضاً تلك التي تم استبعادها من مخطط العزل والضم الإسرائيلي (بحسب قرار المحكمة الإسرائيلية الصادر في العام 2010).

والجدير بالذكر أن مجموع مساحة المخططات الهيكلية الصادرة من قبل الإدارة المدنية الإسرائيلية في العام 1991 486.137 دونما (486.1 كم²)، وهي سبعة أضعاف مساحة المستوطنات الإسرائيلية التي كانت قائمة حتى العام 1991 والبالغة 69,000 دونما (69 كم²). وعقب توقيع اتفاقيات أوسلو الأولى والثانية في الأعوام 1993 و1995 على التوالي وتصنيف الأراضي الفلسطينية إلى مناطق "أ" و"ب" و"ج" تجاهلت السلطات الإسرائيلية إصدار مخططات هيكلية للتجمعات الفلسطينية القابعة في المناطق المصنفة "ج" لتلبية احتياجاتهم العمرانية ومواكبة الزيادة السكانية بصفتها الجهة المخولة لتسيير الأمور الإدارية والأمنية في المناطق المصنفة "ج" كما فعلت بالنسبة للمستوطنات، وبقيت التجمعات الفلسطينية تحت خطر الهدم لعدم مقدرتها على إصدار التراخيص اللازمة التي تجنبها عمليات الهدم والتشريد بسبب فرض السلطات الإسرائيلية إجراءات طويلة ومعقدة ومكلفة على الفلسطينيين المتقدمين للحصول على التراخيص اللازمة التي تمكنهم من البناء واستغلال الأرض لأي غرض كان، ورفض معظم الطلبات المقدمة من الفلسطينيين تحت ادعاء "عدم موافاة المخططات الشروط اللازمة للبناء في المناطق المصنفة (ج)".

وفي تقرير نشرته صحيفة هآرتس الاسرائيلية اليومية في عددها الصادر في يوم السابع والعشرين من شهر أيار من العام 2013 تشير فيه ان مساحة نفوذ المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة ازدادت 7,372 دونما (7.4 كم²) في العام 2012 لتصبح 538,303 دونما (538.3 كم²) مع نهاية العام 2012 بعدما كانت المساحة تبلغ 530,931 دونما (531 كم²) في العام 2011. وتجدر الإشارة الى أن مساحة نفوذ المستوطنات تتخطى مساحة المخططات الهيكلية الاسرائيلية الصادرة في العام 1991 للمستوطنات الاسرائيلية في الاراضي الفلسطينية المحتلة. وجاءت هذه الزيادة بحسب ما افادت الصحيفة الاسرائيلية من خلال أوامر عسكرية اسرائيلية تمت اصدارها والمصادقة عليها خلال العام 2012 تمنح في مضمونها مجالس المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية السيطرة على أراضي فلسطينية جديدة في الضفة الغربية المحتلة إضافة الى تلك التي تحتلها المستوطنات اليوم وتلك التي تأتي تحت اطار المخططات الهيكلية الاسرائيلية لتصبح ضمن حدود المستوطنات الاسرائيلية المستقبلية. والحقيقة أن هذه الزيادة لم تقتصر على العام 2012 فقط، اذا انه ومنذ العام 1991 وحتى العام 2011، أصدرت سلطات الاحتلال الاسرائيلي العديد من الاوامر العسكرية الاسرائيلية التي لم يتم الاعلان عنها بتاتا من الجهات الاسرائيلية المختصة والتي تصدر بمضمونها المزيد من الاراضي الفلسطينية المحتلة لأغراض امنية وغيرها من الذرائع الواهية حتى بلغت المساحة التي تأتي ضمن مناطق نفوذ المستوطنات الى 530,931 دونما (531 كم²) مع نهاية العام 2011، اي بزيادة مقدارها 44,794 دونما (44.8 كم²) عن مساحة المخططات الهيكلية الاسرائيلية الصادرة في العام 1991 والبالغة 486.137 دونما (486.1 كم²).

وفي تحليل اجراه معهد الابحاث التطبيقية - القدس (أريج) للأراضي الفلسطينية التي تم مصادرتها من خلال الاوامر العسكرية لتصبح ضمن مناطق نفوذ المستوطنات الاسرائيلية تبين أن ما نسبته 1.19% من منطقة نفوذ المستوطنات (والبالغة 538,303 دونما) تقع ضمن المناطق المصنفة "ا" بحسب اتفاقية أوسلو الثانية للعام 1995. وأيضاً تبين أن ما نسبته 1.86% من المساحة الكلية لمنطقة نفوذ المستوطنات تقع ضمن المناطق المصنفة "ب". فيما أن المساحة المتبقية والتي تشكل نسبة 96.95% من مساحة نفوذ المستوطنات تقع ضمن المناطق المصنفة "ج". ومن بين المناطق التي تقع ضمن تصنيف مناطق "ج"، تلك التي تصنفها اسرائيل على انها أراضي دولة² وأيضاً مناطق عسكرية مغلقة³ ومناطق الالغام وجزء من المناطق المصنفة محميات طبيعية⁴ بحسب اتفاقية أوسلو الثانية للعام 1995. ويشير التقرير أيضاً ان منطقة نفوذ مستوطنة الفيه مناشيه تبلغ 6,101 دونما، أكبر بمقدار ثلاثة مرات بقرابة 2.7 دونما عن مساحتها الحالية و 2,825 دونما عن مساحة المخطط الهيكلية الصادر للمستوطنة في العام 1991.

الاورام العسكرية الاسرائيلية التي استهدفت أراضي تجمع الضبعة

استهدفت سلطات الاحتلال الاسرائيلي خلال سنوات الاحتلال الاسرائيلي أراضي تجمع الضبعة بعدد من الاوامر العسكرية التي طالت الاراضي في التجمع. فيما يلي عرض للأوامر العسكرية الاسرائيلية التي توفرت:

- الامر العسكري الاسرائيلي رقم 457: صدر بتاريخ الخامس من شهر شباط من العام 2012 وينص على اخلاء 160 دونما من الاراضي الفلسطينية في الضبعة ورأس الطيرة في محافظة قلقيلية تحت ادعاء "أراضي دولة". وكان الامر العسكري الاسرائيلي قد حدد 45 يوماً يلتزم فيها المزارعين الفلسطينيين وأصحاب الاراضي المستهدفة بأخلاء الاراضي وإعادة وضعها الى سابق عهدها، مع الإشارة هنا إلى أن الأراضي المستهدفة تقع في المنطقة المعروفة باسم 'الشبابلوط' والتي بحسب مخطط جدار العزل العنصري في العام 2003 كانت تقع ضمن منطقة العزل الاسرائيلية الا أن قرار المحكمة العليا الإسرائيلية في العام 2010 قد فرض على جيش الدفاع الاسرائيلي بتغيير مسار الجدار لتصبح المنطقة المستهدفة خارج منطقة العزل الاسرائيلية، الا أن السلطات الاسرائيلية عادت لتستهدف المنطقة من جديد وذلك بإعلانها أراضي دولة في محاولة منها لاسترجاع ما استرجعه الفلسطينيون من خلال المحكمة العليا الاسرائيلية في العام 2010.

² http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=2660Poica

³ http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=713

⁴ http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=713

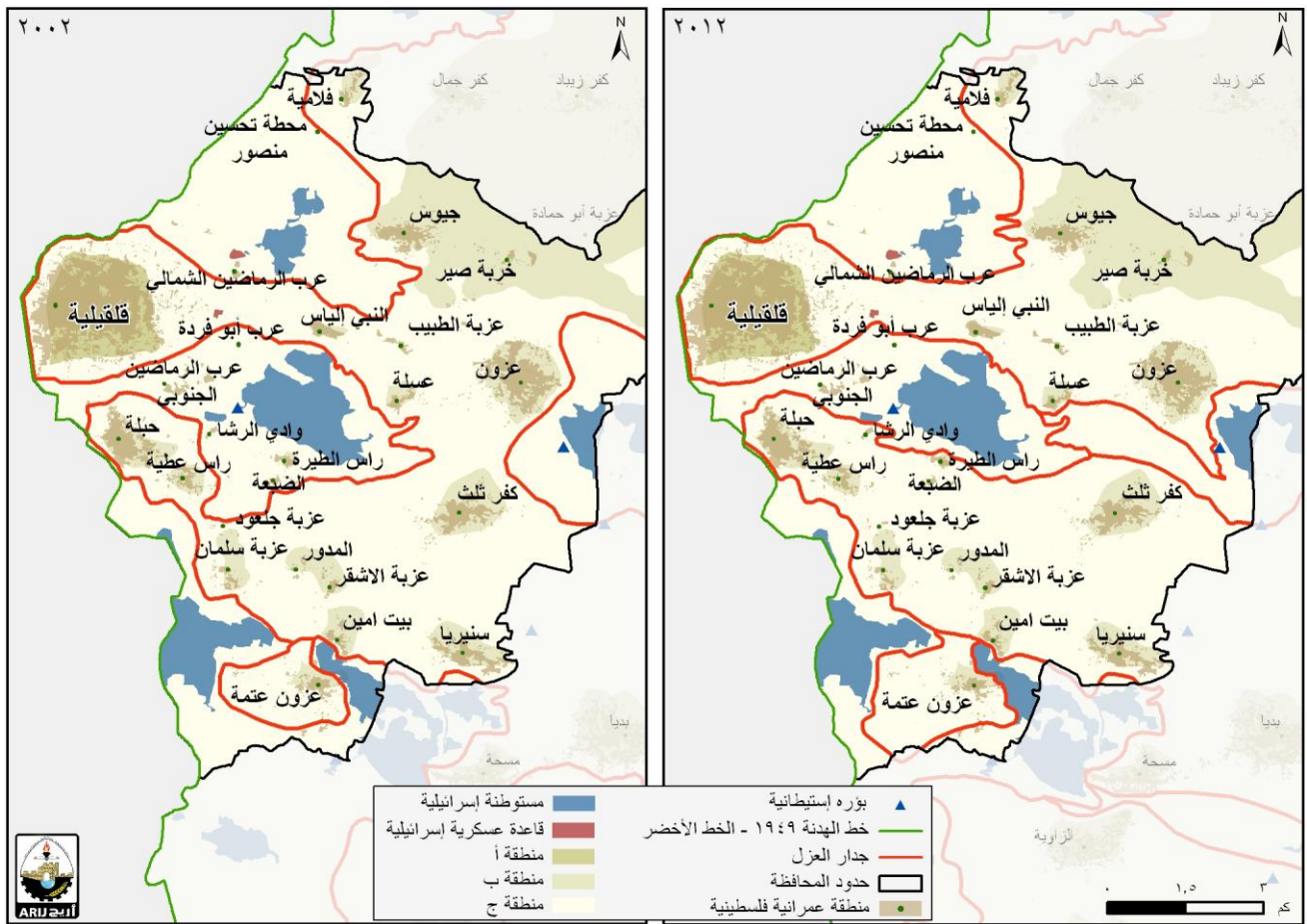
استهداف القطاع التعليمي في تجمع الضبعة الفلسطينية

وخلال الفترة التي تم فيها بناء الجدار على أراضي تجمع الضبعة في العام 2003 وحتى تغيير مسار الجدار في العام 2010 (طوال سبعة أعوام)، عانى أهالي تجمع الضبعة والقرى الفلسطينية المجاورة من ممارسات جنود الاحتلال الاسرائيلي على الحاجز الاسرائيلي الذي كان يعتبر المتنفس الوحيد لأهالي التجمع مع القرى الفلسطينية المجاورة. وقد استهدفت الممارسات الاسرائيلية بشكل خاص القطاع التعليمي اذ ان مدرسة تجمع الضبعة الوحيدة والتي تعتبر الملجأ التعليمي الوحيد للطلاب الفلسطينيين في التجمع والقرى الفلسطينية المجاورة (راس الطيرة ووادي الرشا) قد تأثرت بشكل واضح من الاجراءات الاسرائيلية حيث انه ومنذ اغلاق المنطقة بالجدار وأصبحت المدرسة الوحيدة في التجمع ضمن منطقة العزل الغربية، اعتادت قوات الاحتلال الاسرائيلي منع معلمي مدرسة الضبعة (من القرى المجاورة) من دخول المنطقة وصولا الى مدرستهم وكانت غالبا تطالبهم بالدخول الى غرفة خاصة للتفتيش بالأشعة الامر الذي كان يرفضه المعلمون بسبب خطورة تلك الاشعاعات التي تصدرها تلك الغرفة وخاصة على المعلمات والحوامل الامر الذي كان يعرقل المسيرة التعليمية في أغلب الاحيان وينقطع الطلاب عن الدراسة بسبب هذه الاجراءات الاسرائيلية. والجدير بالذكر أن المدرسة الوحيدة في التجمع هي مقر لما يزيد عن 250 طالبا وطالبة من الثلاث قرى السابقة الذكر وان المعلمون وعلى طوال السبع السنوات (ما بين 2003 و2010) كانوا يدخلون الى تلك المنطقة بتصاريح خاصة صادرة عن الادارة المدنية الاسرائيلية تسمح لهم بالدخول ويتم التنسيق لهم من خلال المجالس القروية في المنطقة.

مخطط جدار العزل العنصري على أراضي بلدة حبله والضبعة

بدأت سلطات الاحتلال في شهر حزيران من العام 2002 بتنفيذ سياسة الفصل الأحادية الجانب بين إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة من خلال إيجاد منطقة عزل في الجزء الغربي من الضفة الغربية، تمتد من شمالها إلى جنوبها مغتصبة أكثر الأراضي الزراعية خصوبة، وعازلة التجمعات الفلسطينية إلى جيوب (حيتوهات، كانتونات)، مقوضة للتكامل الإقليمي بين القرى والمدن الفلسطينية، ومسيطرة على الموارد الطبيعية وضامة لغالبية المستوطنات الإسرائيلية. وفي محاولة لإضفاء شرعية على مسار جدار العزل العنصري في الضفة الغربية وتمادية في تجاهلها للقرار الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، أقدمت إسرائيل على إجراء تعديلات طفيفة بدوافع إنسانية على مسار الجدار في الضفة الغربية بدلا من تلتزم بتفكيك ما تم بناءه وتعويض المتضررين منه بحسب ما جاء في القرار الاستشاري لمحكمة العدل الدولية بتاريخ 9 تموز عام 2004. وكان آخر تعديل ما أعلن عنه في الثلاثين من شهر نيسان من العام 2007، حيث تركزت التعديلات الجديدة على مسار الجدار في مناطق أثارت معضلات جغرافية لمسار الجدار في الضفة الغربية حيث ارتكزت على حل مشاكل اعتبرت عثرة أمام سعي إسرائيل الاستمرار في بناء الجدار. وكانت بلدة حبله من البلدات التي شملها التعديل على مسار الجدار، اذ أن الخارطة الأولى التي صدرت عن جيش الاحتلال الإسرائيلي في شهر حزيران من العام 2002، أظهرت أن الجدار سوف يضع بلدة حبله وقرى أخرى مجاورة مثل قرى رأس عطية وعرب أبو فردة وعرب الرماضين الجنوبي وقرية النبي إلياس ومدينة قلقيلية في معزل (أطلق عليه اسم معزل قلقيلية) عن القرى والمدن الفلسطينية المحيطة وذلك من خلال إحاطتها (القرى) بالجدار من جهاتها الثلاث، الغربية والشمالية والجنوبية مع إبقاء المقطع الشرقي مفتوحا حتى يتمكن أهالي القرى السابقة الذكر من التواصل مع القرى والمدن الفلسطينية المجاورة لها من الجهة الشرقية. كما أظهرت الخارطة أيضا وجود معزل آخر إلى الشرق من معزل قلقيلية أطلق عليه اسم معزل الضبعة حيث يضم كل من قرى الضبعة ووادي الرشا ورأس الطيرة (انظر الخارطة رقم 4).

خريطة 4: مقارنة بين مسار جدار العزل العنصري في عام 2002 و عام 2012



المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية - أريخ، 2013

وفي شهر آذار من العام 2003، نشر موقع جيش الاحتلال الإسرائيلي الإلكتروني خارطة جديدة لمسار جدار العزل العنصري في الضفة الغربية المحتلة أظهرت فيها تعديلات جديدة على مسار الجدار. وشملت التعديلات الجديدة بلدة حبله الفلسطينية والقرى المجاورة، إذ وبحسب التعديل الصادر، تم تقسيم معزل قلقيلية إلى قسمين منفصلين، الأول شمل إحاطة مدينة قلقيلية بالجدار من الجهات الشمالية والجنوبية والغربية مع إبقاء الجهة الشرقية مفتوحة حتى يتمكن أهالي مدينة قلقيلية من التواصل مع القرى الفلسطينية المجاورة من الجهة الشرقية مع استبعاد قرية النبي إلياس خارج هذا المعزل ولكن بقيت بين جدارين من الجهات الشمالية والجنوبية. فيما شمل المعزل الثاني بلدة حبله ورأس عطية، حيث أظهرت الخارطة أن الجدار وسف يحيط بحبله ورأس عطية من جهاتها الثلاث، الشمالية والشرقية والغربية مع إبقاء المدخل الجنوبي الشرقي بالكاد مفتوحا حتى يتمكن سكان هذا المعزل من التواصل مع التجمعات الفلسطينية المجاورة، من الجهة الشرقية الجنوبية. كما أظهرت الخارطة أن بلدة حبله تم فصلها جغرافيا بالكامل عن مدينة قلقيلية المجاورة لها من الجهة الشمالية والتي كانت تجمعها مصالح اقتصادية مشتركة. هذا وتم ضم كل من قرى عرب أبو فردة وعرب الرماضين الجنوبي التي كانت ضمن معزل قلقيلية لتصبح ضمن معزل الضبعة.

وفي العشرين من شهر شباط من العام 2005، صدر تعديل آخر على مسار جدار العزل العنصري إلا أن بلدة حبله لم تكن ضمن التعديل الصادر. وأيضا في الثلاثين من شهر نيسان من العام 2006 نشر جيش الاحتلال الإسرائيلي تعديل آخر على مسار جدار العزل العنصري في الضفة الغربية المحتلة، شمل تعديل أيضا على مسار الجدار في قرية حبله الفلسطينية والقرى المجاورة. وجاء التعديل الأخير (نيسان 2006) لصالح المستوطنات الإسرائيلية التي تقع في محيط بلدة حبله الفلسطينية والقرى المجاورة، وشمل تجمع أريئيل الاستيطاني الواقع إلى الشرق من بلدة حبله. حيث يعتبر تجمع أريئيل الاستيطاني أحد أبرز المعضلات التي تواجه إسرائيل حيث تقرر تقسيم تجمع أريئيل الاستيطاني إلى قسمين، الأول: تجمع أريئيل والثاني: تجمع كيدوميم.

و تجدر الإشارة هنا بأن تجمع أريئيل الاستيطاني سيضم (بعد التعديل الصادر وتقسيمه إلى قسمين) بالإضافة إلى مستوطنة أريئيل خمسة مستوطنات أخرى (رفافا، كريات نيتافيم، برقان، برقان الصناعية، أريئيل الصناعية). أما تجمع كيدوميم الاستيطاني فسوف يضم، بحسب التعديل الصادر على مسار الجدار، 12 مستوطنة إسرائيلية (كيدوميم، كيدوميم زيفون، جيت، جفعات هاميركازيز، عمانوئيل، ياكير، نوفيم، نيفيه اورامين، كرني شمرون، شافيه شمرون، معاليه شمرون، جينوت شمرون). و الجدير بالذكر هنا بأن إعادة ترسيم الجدار حول تجمع أريئيل قد أحدث إضافة لطول الجدار والذي كان يبلغ 120 كيلو متر إلى 133 كيلو متر وهو طول الجدار الملتف حول كل من تجمع أريئيل وكيدوميم. كما أن التغيير الحاصل قد أحدث أيضا زيادة في المساحة التي سوف يصادها الجدار من القرى الفلسطينية المحيطة بهذين التجمعين الاستيطانيين. هذا و سيتم ربط تجمع أريئيل الاستيطاني مع إسرائيل من خلال الطريق الالتفافي الإسرائيلي رقم 5 والواقع تحت سيطرة الجيش الإسرائيلي في حين أن تجمع كيدوميم الاستيطاني سيتم ربطه مع مستوطنة إلفيه مناشيه من خلال الطريق الالتفافي الإسرائيلي رقم 55 المؤدي إلى إسرائيل. وجاء هذا التعديل على حساب أراضي العديد من القرى الفلسطينية المجاورة منها بلدة حبله، إذ أن التعديل الأخير أحدث تغييرا على مسار الجدار حول بلدة حبله حيث تم إعادة مسار الجدار إلى الخلف، باتجاه مستوطنة الفيه مناشيه الإسرائيلية، ليجعل من المدخل الجنوبي لبلدة حبله الفلسطينية شبه مفتوحا بالكامل، ومتصلا جغرافيا مع القرى الفلسطينية المجاورة من الناحية الشرقية مع إبقاء البلدة محاطة من جهاتها الثلاث، الشمالية والغربية والشرقية بالجدار. كما أن التعديل على مسار الجدار لم يشمل الشلل الاقتصادي الذي أحدثه مخطط الجدار للعام 2003 والذي فصل بلدة حبله عن مدينة قلقيلية. كما أن التغيير الحاصل كان له أثرا سلبيا على القرى الفلسطينية المجاورة، حيث أنه ومع تعديل مسار الجدار في بلدة حبله لتصبح متصلة جغرافيا مع القرى الفلسطينية المجاورة لها من الجهة الشرقية، تم سلب المزيد من الأراضي الفلسطينية التابعة للقرى المجاورة في سبيل خلق تواصل جغرافي بين المستوطنات الإسرائيلية في المنطقة دون الاكتراث إلى ما قد يسببه مثل هذا التغيير على المجتمع الفلسطيني برمته .

وفي الثلاثين من شهر نيسان من العام 2007، نشرت وزارة الدفاع الإسرائيلية على الصفحة الالكترونية الخاصة بها تعديلا على مسار جدار العزل العنصري في الأراضي الفلسطينية المحتلة، إلا أنه لم يحصل أي تغيير على مسار الجدار في بلدة حبله الفلسطينية والقرى المجاورة عن التعديل الصادر في العام 2006 حيث وبحسب الخارطة الأخيرة، تبين أن 2.7 كم من جدار العزل العنصري قد تم بنائه على أراضي البلدة وذلك من الجهات الشمالية و الشرقية والغربية وقد عزل الجدار ما مساحته 984 دونما من أراضي البلدة (27% من مساحة البلدة الكلية) تشمل المستوطنات الإسرائيلية المجاورة للقرية بالإضافة إلى الأراضي الزراعية والمناطق المفتوحة (انظر الجدول رقم 15).

جدول 15: تصنيف الأراضي المعزولة داخل جدار العزل العنصري في بلدة حبله

العدد	تصنيف الأراضي	المساحة (بالدومم)
1	أراض زراعية	22
2	مناطق مفتوحة	891.5
3	مستوطنة اسرائيلية	5.5
4	منطقة جدار	65
	المجموع	984
المصدر: قاعدة بيانات وحدة نظم المعلومات الجغرافية – أريج، 2013		

وبالنسبة لقرية الضبعة فإن في أواخر العام 2003، بدأت إسرائيل بتنفيذ المخطط على أرض الواقع، حيث باشرت الجرافات الاسرائيلية بتجريف الأراضي الزراعية في تجمع الضبعة والقرى الفلسطينية المحيطة بها وبدأت بتنفيذ ما خططت له من عزل للقرى الفلسطينية واحتلال المزيد من الأراضي الفلسطينية لصالح المخططات الاستيطانية المختلفة. وكان للممارسات الاسرائيلية التي استهدفت أراضي تجمع الضبعة لغرض بناء الجدار لما له أثر سلبي ومدمر على أهالي التجمع وعلى القرى المحيطة وأراضيهم التي كانت تشكل مصدر رزقهم الوحيد، الامر الذي دفع بأصحاب الأراضي الفلسطينية في تجمع الضبعة بالتراجع لدى المحاكم الاسرائيلية في محاولة منهم لتقليل الضرر الناتج عن بناء الجدار واخراجهم من مخطط العزل التي تفرضه اسرائيل على أهالي التجمع والقرى المحيطة بها في سبيل تنفيذ مخططاتها الاستيطانية. وفي أوائل العام 2006، نجح أهالي تجمع الضبعة في

انتزاع قرارا من المحكمة العليا الاسرائيلية بتغيير مسار الجدار على أراضي القرية ليضعها والقرى المجاورة (راس الطيرة ووادي الرشا) خارج منطقة العزل، حيث وبحسب ما ورد بالتعديل الذي صدر عقب قرار المحكمة العليا الاسرائيلية (حزيران من العام 2006) تبين أن 1.5 كم من جدار العزل العنصري تم بنائها على أراضي التجمع والقرى المحيطة وذلك من الجهة الشمالية وبالتوازي مع حدود التجمع.

خطط والمشاريع التطويرية المنفذة والمقترحة في البلدة

المشاريع المنفذة

قامت بلدية حبله بتنفيذ عدة مشاريع خلال الخمسة سنوات الماضية (مجلس بلدي حبله، 2012) (انظر الجدول رقم 16).

جدول 16: المشاريع التي نفذتها البلدة خلال خمسة سنوات الماضية

اسم المشروع	النوع	السنة	الجهة الممولة
مشروع إنشاء شبكة صرف صحي	بنية تحتية	2012	UNDP / الحكومة اليابانية
مشروع إنشاء مبنى بلدية حبله	خدماتي	2012	وزارة الحكم المحلي / وزارة المالية
مشروع إنشاء مبنى خدمة الجمهور	خدماتي	2012	GIZ
مشروع توسعة شبكة مياه حبله	بنية تحتية	2009	USAID / ANERA
مشروع إعادة تأهيل مدرسة بنات حبله الأساسية	تعليمي	2010	ANERA
مشروع استكمال مدرسة بنات حبله الثانوية	تعليمي	2009	وزارة الحكم المحلي / وزارة المالية
مشروع توسعة مدرسة بنات حبله الثانوية	تعليمي	2008	بكار
مشروع إعادة تأهيل طرق داخلية	بنية تحتية	2009	صندوق تطوير وإقراض البلديات
مشروع بناء عيادة صحية	خدماتي	2009	البنك الإسلامي
مشروع تعبئة شوارع	بنية تحتية	2008	وزارة المالية
مشروع تمديد شبكة كهرباء	بنية تحتية	2011	وزارة المالية
مشروع توفير باص نقل عام وجرار زراعي وسيارة إسعاف	خدماتي	2009	من قبل الايطاليين
مشروع بناء الطابق الثاني في مدرسة الصمود الثانوية المختلطة	تعليمي	2007	وزارة المالية

المصدر: مجلس بلدي حبله، 2012.

المشاريع المقترحة

تتطلع البلدة، وبالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني في البلدة وسكانه، إلى تنفيذ عدة مشاريع خلال الأعوام القادمة، حيث تم تطوير أفكار هذه المشاريع خلال ورشة عمل التقييم السريع بالمشاركة التي تم عقدها في البلدة والتي قام بتنفيذها معهد الأبحاث التطبيقية-القدس (أريج). وفيما يلي هذه المشاريع، مرتبة حسب الأولوية من وجهة نظر المشاركين في الورشة:

- 1- الحاجة إلى إنشاء مصنع عصائر للحمضيات والجوافة مع وحدة تعبئة وتغليف.
- 2- الحاجة إلى إنشاء مجمع خدمات يتضمن المركز النسوي، مركزا لذوي الاحتياجات الخاصة، مكتبة عامة، مركزا للشباب.
- 3- الحاجة إلى توسيع وتأهيل المركز الصحي الحكومي لاستيعاب الأعداد المتزايدة من المرضى القادمين إليه من التجمع والتجمعات المجاورة.
- 4- الحاجة إلى دعم المزارعين من خلال توفير موارد زراعية وتسويق منتجاتهم.
- 5- الحاجة إلى استكمال شبكة الصرف الصحي في التجمع ليشمل تجمع الضبعة.
- 6- الحاجة إلى عمل مشاريع تنموية تخدم الأسر الفقيرة والنساء العاملات ذوات الخبرة في الخياطة والثروة الحيوانية وغيرها.
- 7- الحاجة إلى إنشاء غرفة مصادر في مدرسة ذكور حبله الأساسية، وغرفة دمج لذوي الاحتياجات الخاصة.
- 8- الحاجة إلى إعادة تأهيل منتزه بلدية حبله.
- 9- الحاجة إلى عمل مخطط هيكل لتجمع الضبعة.
- 10- الحاجة إلى استصلاح وتأهيل أكثر من 300 دونم من أراضي التجمع وشق وتأهيل حوالي 5 كم من الطرق الزراعية.
- 11- الحاجة إلى مساندة أكثر من 300 مزارع في التجمع لمساعدتهم على استغلال أكثر من 900 دونم من أراضيهم الواقعة خلف الجدار.

الأولويات والاحتياجات التطويرية للبلدة

تعاني البلدة من نقص كبير في البنية التحتية والخدماتية. ويبين الجدول رقم 17، الأولويات والاحتياجات التطويرية من وجهة نظر المجلس البلدي.

جدول 17: الأولويات والاحتياجات التطويرية في البلدة

الرقم	القطاع	بحاجة ماسة	بحاجة	ليست أولوية	ملاحظات
احتياجات البنية التحتية					
1	شق، أو تعبيد طرق	*			33.5 كم ^
2	إصلاح/ ترميم شبكة المياه الموجودة			*	
3	توسيع شبكة المياه القديمة لتغطية مناطق جديدة	*			4.5 كم
4	تركيب شبكة مياه جديدة			*	
5	ترميم/ إعادة تأهيل ينابيع أو آبار جوفية	*			3 آبار
6	بناء خزان مياه	*			500 متر مكعب
7	تركيب شبكة صرف صحي		*		9 كم
8	تركيب شبكة كهرباء جديدة		*		4 كم
9	حاويات لجمع النفايات الصلبة		*		130 حاوية
10	سيارات لجمع النفايات الصلبة	*			سيارة واحدة
11	مكب صحي للنفايات الصلبة		*		
الاحتياجات الصحية					
1	بناء مراكز/ عيادات صحية جديدة	*			مركز صحي
2	إعادة تأهيل/ ترميم مراكز/ عيادات صحية موجودة	*			مركز صحي
3	شراء تجهيزات طبية للمراكز أو العيادات الموجودة	*			
الاحتياجات التعليمية					
1	بناء مدارس جديدة	*			بناء مدرسة ثانوية
2	إعادة تأهيل مدارس موجودة	*			المدرسة الثانوية للذكور، بناء غرف صفية لمدرسة الضبعة
3	تجهيزات تعليمية	*			
الاحتياجات الزراعية					
1	استصلاح أراض زراعية	*			220 دونم
2	إنشاء آبار جمع مياه			*	
3	بناء حظائر/ بركسات مواشي		*		40 بركس
4	خدمات بيطرية		*		
5	أعلاف وتين للماشية	*			250 طن سنويا
6	إنشاء بيوت بلاستيكية	*			20 بيت بلاستيكي
7	إعادة تأهيل بيوت بلاستيكية	*			25 بيت بلاستيكي
8	بذور فلحه	*			
9	نباتات ومواد زراعية	*			

المصدر: مجلس بلدي حبله، 2012.

4^ كم طرق رئيسة، 6.5 كم طرق داخلية، 23 كم طرق زراعية.

المراجع

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2009)، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 2007. رام الله- فلسطين.
- مجلس بلدي حبله، 2012.
- معهد الأبحاث التطبيقية- القدس (أريج) (2013)، وحدة نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد: تحليل استخدامات الأراضي لسنة 2012 – بدقة عالية نصف متر. بيت لحم- فلسطين.
- معهد الأبحاث التطبيقية- القدس (أريج) (2013)، قاعدة بيانات قسم أبحاث المياه والبيئة. بيت لحم، فلسطين
- معهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج) (2013)، قاعدة بيانات وحدة نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد، بيت لحم - فلسطين.
- وزارة التربية والتعليم العالي (2012)، بيانات مديرية التربية والتعليم - محافظة قلقيلية، قاعدة بيانات المدارس (2011-2012). قلقيلية- فلسطين.
- وزارة الزراعة الفلسطينية (MOA) (2010)، بيانات مديرية زراعة محافظة قلقيلية (2009-2010). قلقيلية- فلسطين.